



منذ مطلع القرن الحادي والعشرين يشهد العالم نقله حضارية هائلة شملت كل أوجه و مجالات الحياة، فبرزت معطيات جديدة تحتاج إلى خبرات جديدة، وفكير جديد ومهارات جديدة للتعامل معها بنجاح، وهذه التحولات قد أقتظلاتها على بنية النظام التربوي، فأصبحت الحاجة ماسة إلى الاعتماد الأكاديمي.

ويعد التعليم من أولويات سياسات وبرامج الدول على كافة مستوياتها، المتقدمة منها والنامية، فجوهر الصراع العالمي في المستقبل هو في حقيقته تنافس تعليمي، وقد ثبتت الدراسات المقارنة والتجارب الدولية أن آلية التقدم الحقيقة هي التعليم، فالتعليم يعد بمثابة المحرك الرئيس لمجتمع المعرفة.

وفي إطار هذا التوجه سعت معظم المؤسسات التعليمية على اختلاف مراحلها إلى اعتماد برامجها الأكاديمية وأصبح الاعتماد البرامجي اتجاهها عالمياً، وتم الاهتمام به عالمياً ومحلياً، ونتيجة لزيادة الاهتمام بالاعتماد وأهميته أنشئ العديد من هيئات الاعتماد الأكاديمي في مختلف دول العالم لاعتماد المؤسسات التعليمية وبرامجها وتحسين أدائها، وعلى سبيل المثال محلياً يوجد المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي الذي يتبع لهيئة تقويم التعليم والتدريب.

والاعتماد الأكاديمي هو دليل أو اعتراف تمنحه جهة متخصصة باستيفاء المؤسسة لمعايير الجودة على المستوى الوطني أو العالمي. وقد أصبح الاعتماد الأكاديمي إطاراً مرجعياً لمعظم مؤسسات التعليم العالي في العالم، ومنهجاً ثابتاً في محاولتها لتقييم الأداء في الكليات والمؤسسات التعليمية وتطويره بصورة مستمرة.

وإذا كان الاعتماد يمثل أهمية وضرورة لكافة الدول، فإن الاعتماد الأكاديمي خاصة لا يقل أهمية، حيث تعمل جميع الدول الآن على اعتماد برامجها الأكademie.

ولقد تزايد الاهتمام بقضية الاعتماد الأكاديمي والجودة الشاملة في التعليم إلى الحد الذي جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر «عصر الجودة الشاملة»، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الجديد الذي نشأ لمواكبة المتغيرات الدولية وال محلية ومحاولة التكيف معها، وأصبح المجتمع العالمي ينظر إلى الجودة والإصلاح في مجال التعليم بوصفهما وجهين لعملة واحدة.

إدارة الجودة الشاملة تمثل شكلاً تعاونياً للأداء الأعمالي بتحريك الموارب والقدرات لكل من العاملين والإدارة لتحسين الأداء والخدمات المقدمة بشكل مستمر وذلك من خلال فرق العمل، وهذا يتضمن المقومات الأساسية الثلاثة لإدارة الجودة بنجاح في أية مؤسسة، وهي: الإدارة التشاركية، والتحسين المستمر للكيفية التي تجري بها العمليات، وفرق العمل.

وخلصة القول لقد ظلت نظم التعليم فترة طويلة من الزمن تعتمد على الكفاية الكمية لمخرجاتها، دونما اهتمام كبير بالكافية النوعية، مما أغرق سوق العمل بأعداد كبيرة من مخرجات غير مؤهلة لتناسب متطلبات سوق العمل، ونتيجة لذلك فقد أوصت العديد من التقارير والمؤتمرات بضرورة إصلاح التعليم، والرقي بمستواه، ومعالجة عيوبه، وتطوير مبنائه وإمكاناته البشرية والمادية.